التعاون الإسلامي: إجراءات سياسية واقتصادية ضد مؤيدي نقل السفارة الأمريكية للقدس

الاثنين 14 مايو 2018 06:05 م

قالت منظمة التعاون الإسلامي إنها ستعتمد إجراءات اقتصادية وسياسية ضد الدول والجهات الفاعلة المؤيدة لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

وأدانت المنظمة بأشد العبارات، في بيان، اليوم الإثنين، القرار الذي وصفته بـ"غير المشروع"، واعتبرته "اعتداءً يستهدف الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني، وانتهاكا سافرا للقانون الدولي، وازدراء واضح لموقف المجتمع الدولي إزاء القدس".

ودعت كافة الدول الامتناع عن تأييد القرار الأمريكي القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمةً مزعومةً لإسرائيل وعن نقل بعثاتها الديبلوماسية إلى القدس الشريف.

وقررت "اعتماد إجراءات تكفل حرمان الشركات وغيرها من الجهات الفاعلة التي تختار الاستفادة من النظام الاستعماري الإسرائيلي من ولوج أسواق منظمة التعاون الإسلامي"، وفق البيان.

ولم تذكر المنظمة هذه الإجراءات إلا أنها قالت إنها ستفعّل قيوداً سياسية واقتصادية على البلدان أو المسؤولين أو البرلمانيين أو الشركات أو الأفراد الذين يعترفون بضم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقدس أو يتعاملون مع أي إجراءات تتصل بتكريس الاستعمار الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة.

ومنظمة التعاون الإسلامي هي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها 57 دولة موزعة على 4 قارات.

ويتظاهر منذ الصباح، آلاف الفلسطينيين، في عدة مواقع على طول السياج الحدودي الفاصل بين شرقي قطاع غزة وإسرائيل، احتجاجًا على نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى القدس، وإحياءً للذكرى الـ 70 للنكبة.

وأسفرت التظاهرات عن سقوط 43 شهيدا وأكثر من 1800 مصاب على يد قوات الجيش الإسرائيلي، وفق وزارة الصحة الفلسطينية.

ومساء اليوم بدأت مراسم نقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب، لحي أرنونا بالقدس؛ تنفيذا لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، الذي حدد الموعد ليتزامن مع الذكرى السبعين لقيام إسرائيل وهو تاريخ "نكبة" الشعب الفلسطيني.

وأعلن ترامب، في السادس من ديسمبر 2017، القدس عاصمة لإسرائيل، وقرر نقل سفارة بلاده إليها؛ ما أشعل غضبًا في الأراضي الفلسطينية، وتنديدًا إسلاميًا وعربيًا ودوليًا.